

كيف سيزدهر التعليم العالي في المجتمع المتعلم

يجب على التعليم العالي أن يستجيب لتحديات خارجية وأخرى داخلية إذا أراد أن يخدم المجتمع المتعلم بفعالية.

التحديات الخارجية

الاتجاه العام :-

كان ينظر إلى التعليم العام منذ ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ بأنه مؤسسة مرموقة ومحترمة ولها امتيازات خاصة، كانت تردها الدولارات من الضرائب والولاية والحكومة الاتحادية. فازدهرت الجامعات وانتشرت وكثرت برامجها. ولكن لم تعد الجامعات تتمتع بنفس الامتيازات في التسعينات من هذا القرن فأصبح عليها أن توجد المبررات لبرامجها، وأصبحت موضع الدراسة والانتقاد من جهات مختلفة. ففي عام ١٩٨٦ طلب اتحاد الكليات والجامعات الأمريكي من فريق يضم خبراء من الجامعات والكليات ورجال الأعمال إجراء دراسة لتقييم الكليات الحكومية والجامعات.

وهناك دراسات أخرى كثيرة أجريت لنفس الغرض كان أهمها دراسة بوير وكارنجي عام ١٩٨٧. لقد شملت الدراسة تسعاً وعشرين كلية وجامعة ضمت حوالي خمسة آلاف عضو هيئة تدريس وخمسة آلاف طالب جامعي و١٠٠٠ طالب ثانوي.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات الرسمية، كان هناك جدل عام وغير رسمي حول التعليم العالي. فقد ظهرت حركة تناهض التعلم في الجامعات تقول: لماذا يقضي الفرد أربع سنوات في الكلية بينما بوسعه أن يحصل على عمل جيد بعد الثانوية العامة؟ وزاد

الوضع سوءاً عندما لم يجد الخريجون عملاً لهم . والسؤال المطروح هو: لماذا الجامعة إذن إذا لم يستطع الخريج الحصول على عمل مناسب له؟

ان قلة الموارد الاقتصادية وازدياد الحاجات يؤثر على اتجاهات الناس نحو التعليم العالي . لقد أصبح اهتمام الناس مؤخراً في قضايا الأمن القومي والخدمة الصحية ومكافحة المخدرات ، والأوبئة العامة وميزانية الدفاع . وكان على مؤسسات التعليم العالي أن تأخذ مكانها الطبيعي بين هذه القضايا وخاصة بالنسبة للدعم المالي .

المشاكل الاجتماعية :-

يواجه التعليم العالي تحديات كثيرة تتضمن المشكلات الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر . وتشمل هذه المشاكل الأزمة الاقتصادية ومشكلة الأمية . وهناك مشكلات تؤثر على التعليم العالي بالرغم من أنه لا يستطيع المساهمة فيها كمشاكل الدفاع الوطني والأمية ، ولا يغرب عن البال بأن هناك أموراً لا تستطيع مؤسسات التعليم العالي المساهمة فيها وخاصة في مجال الصحة العامة والبرامج التربوية للمدرسين . ومن التساؤلات التي تواجه التعليم العالي ما يلي :-

ما هي المشكلات الاجتماعية التي يمكن للتعليم العالي المساهمة في حلها وكيف يتم ذلك؟

هل يجب تنظيم برامج خاصة للعمال الذين أجبروا على تغيير مهنتهم؟

هل يجب المساهمة في برامج المجتمع الاقتصادية؟

ما هي الفوائد التي نجنيها من المساهمة في هذه البرامج؟

وما هي السلبيات والمضار؟ وكيف ستمول هذه البرامج؟ .

المنافسة :-

هناك خيارات كثيرة أمام الطلبة الكبار فيما يتعلق بالخدمات التعليمية ولم يعد الأمر مقصوراً على الجامعة أو الكلية . فهناك مؤسسات بديلة للجامعات تطرح برامج تؤدي إلى

نيل درجة علمية . وكثير من هذه المؤسسات الخاصة معترف بها وتقدم برامج تضاھي برامج الجامعات من حيث النوعية .

نوعية البرنامج :-

ان تقييم النوعية يتضمن تحديات داخلية وأخرى خارجية . فقد انتقد أعضاء هيئة التدريس في البرامج التقليدية نوعية البرامج غير التقليدية . ان طبيعة برامج التعليم المستمر تجعل من الصعب تقييم نوعية الأداء . ويتساءل البعض فيما إذا كان من واجب الجامعات أن تقدم برامج التعليم المستمر وأن تعقد الندوات وورشات العمل والمؤتمرات .

أما من الناحية الخارجية فإن مسألة النوعية لها عدة أبعاد . فقد أصبح الطلبة الذين يدرسون في الجامعات والكليات يسألون عن قيمة ما يتعلمونه بالنسبة لما يدفعونه؟ ولكن الإجابة عن هذا التساؤل صعبة في كل الأحوال .

وكما يقول فريدمان (١٩٨٧) ان معايير النوعية تشمل تقييم أعداد ودوافع ونوعية الطلاب ، ومستوى المناهج ومحتوياتها وطبيعة طرق التدريس المستعملة ، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس ونوعية الخدمات ومصادر التعلم .

وهناك طريقة أخرى لتقييم النوعية تعتمد على تقييم النتائج التعليمية أي اكتساب الطلبة للمعلومات والمهارات التي تقاس وفقاً لإختبارات معينة .

وثمة طريقة أخرى لتقييم نوعية البرامج تعتمد في الأساس على وجهة نظر الشخص الذي أوكل إليه التقييم أو الجهة المقيّمة . هل هي المؤسسة أم الطلبة؟ أم دافعوا الضرائب (المواطنون)؟

تكنولوجيا المعلومات :-

كما ذكرت في الفصلين الثاني والسابع ، ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تدرك معنى الأشكال الجديدة لتكنولوجيا المعلومات . ويؤكد كيلر (١٩٨٣) على أهمية

هذه الثورة في المعلومات ويقول: ان النمو السريع للتكنولوجيا الالكترونية في العقدين الماضيين أدت إلى عملية تحول في الجامعات من حيث نشر الأفكار والمعلومات وتخزينها.

لقد أصبحت هذه الاختراعات التكنولوجية تتحدى دور المعلم. فماذا بمقدور المدرس أن يفعل؟ وكيف يتصرف أمام هذه التغيرات التي أثرت على عملية التعلم؟

وأمام هذه الوسائل لنقل وتخزين المعلومات أصبحت الجامعات تواجه تحديات جديدة لأن الطلبة أصبحوا أمام خيارات وبدائل كثيرة للتعلم؟ هل يلتحقون بالجامعة؟ أم سيختارون بديلاً آخر للتعلم في الجامعة؟

وما زلنا نتذكر المقولة التي راجت ومفادها أن التلفزيون سيحل مكان المعلم ولكنه لم يكن بديلاً للمعلم أبداً.

ولكن التحديات أمام التعليم العالي أصبحت أكبر حجماً وأكثر تعقيداً من ذي قبل. وعلى الجامعات أن تفكر الآن بالجدوى الاقتصادية لهذه البدائل.

التحديات الداخلية

قد تكون التحديات الداخلية التي تواجه التعليم العالي أكثر صعوبة من التحديات الخارجية. وتتعلق التحديات الداخلية بجوهر المؤسسة وتنظيمها وعملها. ومن هذه التحديات ما يلي :-

المحافظة على القديم:

كانت التغيرات دائماً وعبر التاريخ تفرض على التعليم العالي لأن مؤسساته تمتاز بطابع المحافظة. ويقول نوكس (١٩٨٧) إن أساتذة الجامعات يسعون جادين لتغيير العالم من حولهم ولكنهم يرفضون أي تغيير يُفرض عليهم وعلى مؤسساتهم. ويتوقع هيربرت وهو عميد جامعة لندن مستقبلاً غامضاً للجامعات ويقول انه إذا لم تتطور الجامعات وتنضبط فإنه لن يكتب لها البقاء.

وكما قلت سابقاً انه لا بد من المحافظة على نوعية التعليم إذا أرادت مؤسسات التعليم العالي أن تساهم بشكل مميز في خدمة المجتمع المتعلم . ولكن النوعية في التعليم أصبحت تستعمل كغطاء لتجنب حدوث أي تغيير . وهناك انطباع في أوساط الجامعات بأن أي مساق لا يلتقي فيه الطلاب بأساتذتهم مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع يظعن في جودته ونوعيته .

ولكن يجب أن يعاد النظر في معايير النوعية . ومن التساؤلات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال ما يلي :-

- كيف يرى الطلاب أثر المساق الذي يدرسونه عليهم؟
- هل محتوى المساق دقيق وحديث ومناسب؟
- هل هناك بدائل أخرى لتلقي التعليم غير أسلوب المحاضرة الصفية كالتعليم عن بعد واستعمال التقنيات التربوية؟

وينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تسمو بنفسها عن التزمّت والمحافظة على القديم وأن تحافظ على النوعية الجيدة في التعليم وأن تقبل التغيير إذا كان يخدم مصلحة الجامعة والمجتمع .

المنافسة على الموارد المحدودة :-

توجد منافسة كبيرة على الموارد المحدودة بين الجامعات والكليات . ويدور نقاش كبير في مؤسسات كثيرة حول الدعم الذي سيقدم لبرامج تعليم الكبار وحول الميزانية التي ستخصص للخدمة العامة .

البنية والقيادة :-

ان بنية التعليم العالي تجعل التغيير صعباً . وتكون الأقسام عادة في الجامعات ذات صلاحيات كبيرة جداً ، ولكن تحديد نوعية وجودة القسم أمر صعب . وغالباً ما تقيّم الدوائر بسمعتها بين منافسيها من الدوائر المماثلة وتبني الأقسام شهرتها بتقديم برامج الأبحاث وليس بتقديم المساقات للكبار في العطل الأسبوعية ، ولا تشجع الأقسام الأكاديمية أعضاء

الهيئة التدريسية فيها على إجراء بحوث مشتركة مع أعضاء آخرين من أقسام أخرى. وهذا ما يتطلبه المجتمع أحياناً. أما كليات المجتمع فتمتع بدرجة أكبر من المرونة والحركة في العمل.

ويقول (سيمرلي) ورفاقه (١٩٨٧) ان القيادات التقليدية في الجامعات لم تعد مناسبة. وسيكون هناك تغييرات في أساليب القيادة التقليدية بين قادة المستقبل. وقد أصبحت القيادة الفعالة للجامعة أمراً ضرورياً لبقائها ابتداءً من رئيس الجامعة وانتهاءً بالعمداء ورؤساء الأقسام. فالحاجة ماسة إلى قادة ذوي بصيرة ناقبة ولكن بنية الجامعات تحول دون إجراء تغييرات بسهولة.

ما هو عملنا؟ :-

ينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تطرح هذا السؤال على نفسها إذ لا مناص من السؤال بغية معرفة طبيعة رسالتها وأهدافها والخدمات التي تستطيع تقديمها للمجتمع المتعلم.

ومن متطلبات المجتمع المتعلم التعليم مدى الحياة.

يعرف ديف (١٩٧٦) التعليم مدى الحياة بأنه عملية التطوير الشخصي والاجتماعي والمهني طيلة حياة الأفراد لتحسين نوعية حياتهم وحياة المرتبطين بهم أيضاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أين يقع دور التعليم العالي بالنسبة لهذا التعريف للتعليم مدى الحياة؟ وما هي المساهمة المتميزة للتعليم العالي في خدمة المجتمع المتعلم؟ هذه هي التحديات التي تواجه التعليم العالي.

وللإجابة على هذه التساؤلات يقول (كهيل ١٩٨٧) ان الجامعة للمجتمع بمثابة البنك للمؤسسة الصناعية. فمن أهم ميزات الجامعة أو الكلية أن تكون مركزاً لنشر المعلومات وتخزينها وتطويرها.

وذكر نوكس (١٩٨٧) أشكالاً أخرى من التمييز في الخدمات الجامعية للمجتمع المتعلم. ومن هذه الميزات أن تعالج مؤسسات التعليم العالي قضايا معقدة تستدعي

وجود مؤسسات متخصصة كالجامعات . والميزة الثانية هي قدرة الجامعة على معالجة القضايا من عدة نواحي . فمثلاً إذا كانت هناك مشكلة في التسويق فإن الجامعة تخضعها للدراسة ليس كمشكلة تسويقية فحسب ولكن لدراستها بشكل شامل من حيث المؤثرات النفسية والاجتماعية والإعلامية . والميزة الثالثة هي قدرة الجامعة على تحديد الكفاءات من خارج الحرم الجامعي والاستفادة منها في التخطيط والبرمجة .

وعوداً إلى السؤال ومفاده : كيف تسهم الجامعة في خدمة المجتمع المتعلم ؟ فيما يلي مجموعة من المعايير التي تستطيع الجامعات اعتبارها لتقرير المساقات والبرامج التي تعتمد عليها أو تلك التي ترفضها وفيما يلي النقاط الرئيسة التي ينبغي الشروع فيها :-

- ١ - أن يكون البرنامج المقترح منسجماً مع قدرات الجامعة المتميزة .
- ٢ - ينبغي أن يكون للبرنامج المقترح أساس نظري في المؤسسة .
- ٣ - يجب أن تقدم البرامج على مستوى متقدم ، ويقصد بالمستوى المتقدم للبرنامج أن يكون معتمداً على قدرات ومهارات الطلبة المكتسبة سابقاً .
- ٤ - ينبغي أن يكون للتدريس بعداً نظري . وهذا بالطبع لا يمنع من التوجه نحو التطبيق .
- ٥ - ينبغي أن يكون تركيز البرنامج على المهارات العقلية لحل المشكلات والتحليل وربط الأفكار ، واتخاذ القرارات وتقييم الأفكار وتجسير الهوة بين النظرية والتطبيق والتفكير الناقد .
- ٦ - أن تطرح برامج الآداب والإنسانيات على عدة مستويات ابتداءً بالتذوق الأدبي والموسيقي وانتهاءً بالتقييم الفلسفي لظروف الإنسان .
- ٧ - قد تقوم بعض البرامج بدور (ضمير المجتمع) من حيث مناقشة القضايا الحيوية التي تهم هذا المجتمع كمسألة توزيع الثروة في الولايات المتحدة وسياسة الدفاع الوطني ومدى الإنسانية في حكم الإعدام ، وعلاقة تلوث ماء الأرض بالصحة .
- ٨ - ينبغي على معظم البرامج أن تكون واسعة التطبيق .

وبالرغم من هذه المعايير إلا أن هناك قوة أخرى تؤثر على اتخاذ القرار هي الأموال اللازمة لدعم البرامج التعليمية التي ستقدمها مؤسسات التعليم العالي .

أساليب التخطيط :-

لا بد للتعليم العالي أن يتبع أساليب التخطيط الاستراتيجي ليكون قادراً على خدمة المجتمع المتعلم بشكل فعال .

ويتضمن هذا التخطيط دراسة المفاهيم والمبادئ الأساسية حول التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع المتعلم والمعاصر من جميع النواحي .

فهم طبيعة المتعلمين الكبار :-

يشكل المتعلمون الكبار مشكلة داخلية للتعليم العالي . فينبغي على الإداريين في الكليات والجامعات أن يعرفوا أعضاء الهيئة التدريسية بخصائص المتعلمين الكبار وطرق تدريسهم ودوافعهم للتعلم وأساليب التعلم المفضلة لديهم ومسئولياتهم الأسرية والاجتماعية والدراسية . وينقسم المتعلمون الكبار إلى عدة فئات فمنهم المهنيون الذين يسعون لمزيد من التدريب ومنهم من غير مهنته إلى مهنة أخرى ومنهم النساء ، وكبار السن وغيرهم . وهناك فروق في الحاجات بين هذه الفئات .

وينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تدرك هذه الفروق وتعمل على تلبيتها بالطرق المناسبة .

التعاون :-

يشكل التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى نوعاً من التحدي ، إذ تجد الجامعة نفسها مضطرة للتعاون مع مؤسسات أخرى للتعليم المستمر ومع المؤسسات الصناعية الخاصة أو مع مؤسسات حكومية .

ويشكل التعاون مع المؤسسات الحكومية نوعاً آخر من التحدي . يقول (كي كهل) ان عدداً كبيراً من رجال الحكومة والمشرعين ينظرون إلى الجامعات كمصدر للتطوير

الاقتصادي . وما دام الناس يدعمون الجامعات فإن على هذه الجامعات بالمقابل الالتزام بتلبية حاجات المجتمع وإذا لم تراعى ذلك فإنها ستواجه أخطاراً كبيرة .

السير قدماً في أوقات التراجع :-

قد يبدو هذا الأمر متناقضاً إذ كيف تسير المؤسسة إلى الأمام في نفس الوقت الذي تواجه فيها التراجع؟ وهذا هو التحدي الذي يواجه الجامعات والكليات ولا سيما أن العجز في الميزانية يهددها دائماً .

لقد كان تكيف الجامعات في أوقات التراجع الاقتصادي ضعيفاً . ويقدم كامرون (١٩٨٣) ثلاثة أسباب لهذه الظاهرة :-

- ١ - كانت خبرة الإداريين في فترة النمو والازدهار فقط .
 - ٢ - ان القيم عندنا تؤكد على النمو والازدهار كمؤشر للفعالية والكفاءة .
 - ٣ - ان تقييم الإداريين الإيجابي كان يعتمد على حجم الميزانية التي يحصلون عليها وعلى توسيع وحداتهم .
- ولكن لا بد للجامعة أو الكلية من إجراء بعض التغييرات وفرض بعض السياسات لمواجهة الأزمة الاقتصادية وفي الوقت نفسه لا بد من العمل على تلبية حاجات المجتمع المتعلم .

الخلاصة

تواجه التعليم العالي تحديات داخلية وأخرى خارجية في محاولته الاستجابة لمتطلبات المجتمع المتعلم . تتضمن التحديات الخارجية ما يلي :-

- ١ - الاتجاه العام السلبي نحو التعليم العالي والذي أدى إلى انخفاض الميزانية .
- ٢ - المشكلات الاجتماعية .
- ٣ - المنافسة مع المؤسسات الأخرى التي تقدم برامج تعليمية .

- ٤ - الصورة السيئة لبعض برامج التعليم العالي .
 - ٥ - تكنولوجيا المعلومات التي أحدثت ثورة في مجال حفظ المعلومات وانتشارها .
- وأما التحديات الداخلية فهي :-

- ١ - الطبيعة المحافظة لمؤسسات التعليم العالي .
- ٢ - التنافس على الموارد المحدودة .
- ٣- مشاكل البنية والقيادة .
- ٤ - عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالبرامج التي يجب طرحها .
- ٥ - الحاجة إلى أساليب معقولة في التخطيط الاستراتيجي .
- ٦ - الحاجة إلى تفهم طبيعة المتعلمين الكبار ودوافعهم للدراسة .
- ٧ - الحاجة إلى التعاون مع المؤسسات التربوية البديلة الأخرى في مجال الصناعة والمؤسسات الحكومية والعمل الحر .
- ٨ - الرغبة في التقدم في فترات الأزمات الاقتصادية .

تم بحمد الله

الفهرس

الموضوع	الصفحة
١- الطلب المتزايد على فرص التعليم	٥
٢- كيفية تأثير القوى الاجتماعية على حاجات التعلم	١٨
٣- كيف يسهم التعليم العالي في خدمة المجتمع المتعلم	٢٦
٤- التخطيط للتغيير من أجل نهج مؤسسي للتعليم العالي	٣٨
٥- إعادة النظر في رسالة المؤسسة وإرساء اتجاهات جديدة	٥٨
٦- تلبية الحاجات النهجية للمتعلمين الجدد	٧٠
٧- تنوع طرق التدريس وأساليبه	٨٤
٨- البحث عن برامج بديلة لمنح الدرجات العلمية	٩٩
٩- تعزيز دور المؤسسة في الخدمة العامة	١١٤
١٠- تجديد الخدمات الطلابية للمتعلمين الجدد	١٢٥
١١- تغيير أدوار أعضاء الهيئة التدريسية	١٣٣
كيف يزدهر التعليم العالي في المجتمع المتعلم	١٤٤
الفهرس	١٥٥